

تحذيرات ننتياهو والجيش: تمهيد للتصعيد أم لتعزيز الردع؟

علي حيدر

تقديم صورة عن الوضع القائم ومساراته أمام الرأي العام الإسرائيلي. والثاني، وهو الأهم، أنها أيضاً جزء من وسائل الردع التي تهدف إلى محاولة الضغط النفسي على الطرف الفلسطيني، وخاصة مع مقارنة المشهد الحالي بما كان عليه الوضع عشية الحرب الإسرائيلية على القطاع عام 2014. اعتمد قادة الجيش، الذي استند إليه ننتياهو، في التعبير عن مخاوفهم وتقديراتهم إلى أن «تراكم الأحداث الأخيرة يذكرنا جداً بالوقائع التي حدثت قبل الحرب الأخيرة على غزة» في 2014. ومع أنهم يسلمون بحقيقة أن «حماس غير معنية بمواجهة عسكرية واسعة في هذه المرحلة»، فإنهم لم يستبعدوا نشوب أحداث مختلفة تؤدي إلى هذا التصعيد المفترض. وينبع هذا التقدير من فكرة أن الوضع داخل غزة «متقلب».

وبرز في المعطيات التي حضرت في تقويم الجيش أمام المجلس الوزاري وشكلت أساساً لهذا التقدير «الجمع بين الحالة الإنسانية المتفاقمة، وعدم دفع رواتب الموظفين في غزة وخيبة أمل الجمهور بشأن تعثر المصالحة إلى جانب تطورات قضية القدس». لكنهم أضافوا، كما ورد في الإعلام الإسرائيلي ما سموه حالة الإحباط في غزة نتيجة الخيبة من نتائج المصالحة بين «حماس» والسلطة. ومع أنهم لم يسهبوا في وسائل الإعلام كثيراً حول الاقتراحات التي تم تقديمها لمنع تصاعد هذا المسار، فإن إعلان أن «الشاباك» عارض اقتراح السماح لخروج العمال من غزة للعمل في المستوطنات المحيطة بالقطاع يؤكد تناول هذه القضية، وخاصة أن من المفترض حدوث عرض مروحة من الخيارات خلال الجلسة بحثاً عن تعزيز عوامل منع التصعيد.

أما على المستوى السياسي الداخلي، فيشكل التصعيد مع القطاع، بتغطية مسبقة من المؤسسة العسكرية، فرصة مثالية لنتنياهو لحرف اهتمامات الرأي العام الإسرائيلي عن فضائح الرشوة التي تصدرت وسائل الإعلام خلال الأيام السابقة، وصولاً إلى الإعراب عن عدم خوفه من محاكمة عادلة، وهو ما يؤكد التسريبات الصحافية عن أن الشرطة تتجه نحو تقديم لائحة اتهام بحق ننتياهو، الذي توجه إلى حاخامات التيار الديني الصهيوني في محاولة لنيل تأييدهم، وسيمكنه ذلك من مواجهة الضغوط التي ستتوالى بعد تقديم الشرطة توصياتها. هكذا، لن يكون بالإمكان، في حال حدوث تصعيد عسكري ضد غزة بعد تقديرات الجيش التي تم تسريبها إلى الإعلام عن إمكانية تدهور الوضع الأمني على خلفية التصعيد، اتهام ننتياهو بأنه تعمد الدفع نحو هذا المسار لحسابات خاصة.

عززت تحذيرات رئيس وزراء العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من التصعيد العسكري في مواجهة قطاع غزة، بأن نشر تقديرات الجيش التي قدمها أمام المجلس الوزاري المصغر (الكابينت) قبل أيام، كان تعبيراً عن مخاوف جدية باتت أكثر حضوراً في المؤسسات السياسية والأمنية الإسرائيلية، وهو ما انعكس أيضاً بمزيد من الاستعدادات لدى مستوطني «غلاف غزة». وقد يكون في التركيز الإعلامي والسياسي على هذه الأجواء جزء من عملية بناء مشروعية تبرر شن اعتداءات واسعة ضد القطاع، في حال تطور الوضع الميداني.

مع ذلك، يعتمد المسؤولون الإسرائيليون إلى استخدام هذه التقديرات كجزء من أدوات الضغط التي يمارسها كيان العدو ضد غزة، بعد حالة التوتر التي شهدتها منذ الإعلان الأميركي الأخير أن القدس «عاصمة لإسرائيل». ويهدف تبرير ننتياهو بشأن أن خطر التصعيد ينبع من كون إسرائيل لن تتحمل أي «تصعيد من حماس» إلى محاولة تقديم الطرف الفلسطيني كأنه هو الذي يسعى إلى جر المنطقة إلى مواجهة عسكرية واسعة. وللغاية نفسها، مهد ننتياهو على نحو مدروس وهادف للقول إن إسرائيل «ستستخدم كل الوسائل من أجل الدفاع عن سيادتنا وأمننا».

نتنياهو استغل مناسبة تخريج دورة طيارين لتوجيه رسائل في أكثر من اتجاه يتصل بما يواجه إسرائيل من تحديات في الجنوب والشمال والوسط. فعلى مستوى الشمال، كرر أن «إسرائيل لن تسمح لإيران بالتمركز في سوريا من أجل المس بنا». وفي مواجهة القطاع، حمل المسؤولية مسبقاً لقوى المقاومة إزاء أي تصعيد، معتبراً أن قرار الهدوء في غزة «مرتبط بالمنظمات هناك، ولن نسمح لحماس بخرق هدوء سكان الجنوب».

وعامة، تأتي مواقف رئيس حكومة العدو «التهويلية» باتجاه القطاع في سياقين: الأول مهني والثاني سياسي داخلي. فعلى المستوى المهني، لم ينبع الكشف عن تحذيرات قادة الجيش من خطورة نشوب مواجهة عسكرية مع المقاومة في غزة من فراغ، لكنها لا تعني بالضرورة أن المواجهة باتت حتمية، فقد يكون من الطبيعي عرض مثل هذه التحذيرات أمام المجلس المصغر، لكنها عادة ما تكون كجزء من مروحة سيناريوات محتملة. لكن التشديد عليها في وسائل الإعلام له أهدافه المحددة والمتصلة بخطة إدارة الصراع القائم. ضمن هذا الإطار، هدفت نشر هذا التقدير «المهني» إلى توجيه رسالة باتجاهين: الأول

في تنظيم الوقفات النسائية، سواء في ميدان باب العمود أو باحة المسجد الأقصى، خاصة بعد انتهاء صلاة الجمعة، وهؤلاء يتحرك أيضاً بحرية ودون عمل رسمي أو تنظيمي، وكذلك يتعرضن لقمع قوي مثل باقي الحركات. كذلك تشارك قطاعات أخرى، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، في بعض الفعاليات، ومنها أخيراً وقفة احتجاجية في ميدان باب العمود بعدما قتل العدو الشهيد المبتور القدمين إبراهيم أبو ثريا في غزة، إذ تجمعوا بكراسيهم وحملوا صور الشهيد.

وما يجعل الأمور أسهل في القدس من الضفة وغزة رغم حدوث المواجهة المباشرة مع الاحتلال، أنها لا تحتاج إلى موافقة من السلطة الفلسطينية أو تشجيع ومبادرة من حركة مثل «حماس»، فإذا أراد المقدسي أن يعبر عن غضبه لا ينتظر إنساناً من أي أحد، بل أحياناً تندلع مواجهات في البلدة القديمة والقرى المقدسية نتيجة أن شبان هذه المناطق صادفوا مرور عناصر الاحتلال من أمامهم، فيرمونهم بالحجارة أو الزجاجات الحارقة، وذلك حتى دون تخطيط مسبق من الشبان أنفسهم.

وعن ضعف الحراك في القدس والبلدات المحيطة بها أخيراً، ترى «القوى الوطنية والإسلامية» أنه ضعيف، ويرجع السبب في ذلك أحد قياديينها في القدس سليمان شقيرات، الذي يقول إن المقدسيين لم يروا تحركاً جاداً من القيادة الفلسطينية تجاه القرار الأميركي الأخير. ويضيف: «لو أن السلطة قطعت علاقاتها كاملة مع الاحتلال، وانضمت فعلاً إلى المنظمات الدولية ولم تكتف بالشعارات، لكان الموقف المقدسي الشبابي مختلفاً». أيضاً، يعتمد التفاعل في أراضي 48 على مدى تفاعل المقدسيين أنفسهم، فإذا لم يكن حراك هؤلاء شاملاً وكبيراً فلن يسحب معه أهل الداخل.



ويبدوون بالهتاف، ثم ينضم إليهم المارون في الطريق لتتحول إلى مظاهرة ميدانية تنتهي بالمواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال. لكن هذا بات لا يحدث كثيراً، إذ شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة منذ عام 2014 بحق الميدانيين المقدسيين، وسجنتهم بتهمة تنظيم مظاهرات أو التحريض.

من جانب ثانٍ، تنشط المرأة المقدسية

تقرير

زيارة يلدريم «لا تجبر الخواطر»:

حرد سعودي من «اتفاقية سواكن»

في ما يتصل باليمن، قال يلدريم إن مباحثاته تناولت ما سماها «الاضطرابات والحرب الداخلية» في هذا البلد، إلى جانب التطورات في العراق وسوريا وفلسطين وإسرائيل وليبيا. ملفات تحدث يلدريم عن «تطابق وجهات نظرننا بشأنها وسبل حلها بنسبة 90%»، مستدرِكاً بأنه «توجد تباينات بسيطة في ما يتعلق بكيفية حل القضايا». هذه التباينات قد تكون أكبر مما حاول المسؤول التركي، بلهجة دبلوماسية، تصويرها به، خصوصاً على صعيد اليمن، الذي تبدو تركيا، ومعها قطر، مهتمتين بعرقلة الخطط السعودية - الإماراتية الجديدة المعدة له.

وعلى الرغم من الإيجابية التي وسمت تصريحات يلدريم، والتي أعلن فيها أن ولي العهد السعودي سيوزر تركيا قريباً، وأصفاً زيارته الرياض بأنها «كانت مثمرة للغاية»، إلا أن أجواءً من السلبية والتوتر أحاطت بزيارة المسؤول التركي. وتوتر ولده جدل بين الرياض والخرطوم على خلفية «اتفاقية سواكن» التي تفتح الباب على إقامة قاعدة عسكرية تركية في جزيرة سواكن السودانية في البحر الأحمر.

وعنونت صحيفة «عكاظ» السعودية، في عددها أمس، تغطيتها بهذا الشأن، بعبارة «الخرطوم تمنح أنقرة سواكن.. السودان إلى الحزن التركي»، مستهتلة خبرها بالحديث عن «أطماع تركية في أفريقيا». وأثارت تلك التغطية سخط السفارة السودانية في الخرطوم التي وصفتها بأنها «إساءة واضحة للسودان وسيادته ولحقه الطبيعي في إنشاء علاقات مع مختلف دول العالم».

(الأخبار)

في وقت كان فيه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يواصل جولته الأفريقية، حظ رئيس وزرائه، بن علي يلدريم، في العاصمة السعودية الرياض. زيارة تزامنت مع ثلاثة تطورات منحيتها طابعاً خاصاً: أولها اشتعال جدل سعودي - سوداني على خلفية «اتفاقية سواكن»، وثانيها وصول دفعة جديدة من القوات التركية إلى قاعدة الريان في الدوحة، وثالثها تواصل الضغوط على حزب «الإصلاح اليمني (إخوان مسلمون) الذي لا يزال جناحه القطري - التركي ممانعاً الانخراط في جولة جديدة من المعارك. وعلى ما بدا، أمس، من خلال تصريحات يلدريم، فإن مباحثاته مع الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده، محمد، تخللها توصيل رسائل إلى المملكة بشأن الملفات المتصلة بتلك التطورات، إلى جانب التباحث في ملف القدس، والذي لم يمنحه الجانبان أكثر من دعوات متكررة إلى «حماية حقوق الشعب الفلسطيني».

وحظ رئيس الوزراء التركي في قاعدة الملك سلمان الجوية بعد ساعات من إعلان وزارة الدفاع القطرية وصول «عناصر تابعين لقيادة القوات المشتركة التركية إلى قاعدة العديد الجوية اليوم»، تمهيداً لـ «انضمامهم إلى كتيبة طارق بن زياد». إعلان حمل رسالة دعم تركية جديدة لقطر، استباقاً لزيارة يلدريم التي ناقشت «الخلاف الحاصل بين قطر وعدد من الدول العربية منذ أكثر من 6 أشهر»، والذي يظهر أن المسؤول التركي كرر دعوة طرفه السعودي إلى التراجع عن المطالب «التعجيزية» من قطر، ولا سيما أن أنقرة جدت، أول من أمس، اعتبارها أن «الأزمة الخليجية قامت على ادعاءات دون دلائل»، مؤكدة استمرار جهودها من «أجل حل الخلاف».

إسرائيل نُفذت على مرأى من زوجة «أبو جهاد»، انتصار الوزير، وأبنائه، علماً بأن الوزير واحد من أبرز القادة الفلسطينيين الذين خاضوا نضالاً ضد الاحتلال الإسرائيلي، حيث خطط لعملية نسف خزّان «زوهر» عام 1955، وعملية نسف خط أنابيب المياه «نفق عيلبون» عام 1965، وعملية فندق «سافوي» في تل أبيب عام 1975، وتفجير الشاحنة المفخخة في القدس عام 1975.

كذلك ساهم «أبو جهاد» في عملية اغتيال البرت ليفي وهو كبير خبراء المتفجرات الإسرائيليين ومساعدته في نابلس عام 1976، إضافة إلى عملية دلال المغربي عام 1978، وعملية قصف ميناء إيلات عام 1979، وقصف المستوطنات الشمالية بصواريخ «الكاتوشا» عام 1981. أما العملية الفاصلة، فكانت اقتحام حافلة تقل موظفين في «مفاعل ديمونا» النووي في صحراء النقب، إذ كان من المفترض أن يؤسس العمال لبيادولوا لاحقاً ضمن عملية لتحرير الأسرى الفلسطينيين. رغم ذلك، لم يُكثب النجاح لعملية المفاعل بعدما استشهد منفذوها الثلاثة، وقتل أربعة إسرائيليون خلال اشتباك مع جنود الاحتلال الذين اعترضوا الحافلة قبل وصولها إلى المبنى.

كانت عملية

«ديمونا» حاسمة في اتخاذ قرار اغتيال الوزير

رجال وحدة «قيساريا» الذين وصلوا قبلهم بيومين. وشارك في العملية على الأراضي التونسية 26 عسكرياً موزعين بين جنود وضباط في مجموعات. أما ليف، فقد مجموعة مؤلفة من ثمانية أفراد أوكلت إليها مهمة اقتحام بيت «أبو جهاد».

في تفاصيل التنفيذ، سار قائد المجموعة برفقة جندي آخر موحيين بأنهما سائحان، وقد تنكر أحدهما بزّي امرأة حاملاً علبة شوكولا داخلها مسدس، ولما وصلا إلى البوابة الخارجية، أطلقا النار على الحارس الأول، ثم أعطى الأمر لباقي المجموعة بالاقترحام، قبل أن يستشهد الحارس الثاني ومعه عامل الحديقة.

عملية الاغتيال التي اعترفت بها